قانون رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٥

بربط موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٤٤١٤٦٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات وأربعمائة وأربعة عشر مليونًا وستمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٢١٩٨٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وتسعة عشر مليونًا وثمانمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- أجور بمبلغ ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٩٦٨٥٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٢٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وعشرون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وخمسون ألف جنيه) كله فائض محتجز يخص الحساب الاستثمارى .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٤١٩٤٦٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات ومائة وأربعة وتسعون مليونًا وستمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه) ، موزعة كالآتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٩٤٤٦٥٩٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٤١٩٤٦٥٩٠٠٠ جنيه (فقط بقدره أربعة مليارات ومائة وأربعة وتسعون مليونًا وستمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه)، موزعة كالآتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٣٩٧٥٤٠٩٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢١٩٢٥٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءًا لايتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الاولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية
للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

بيـــان	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٤/٢٠٠٥
الاستخدامات الجارية :		
الأجسور	٢٣٠٠٠٠٠	٢١٢٠٠٠٠
النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...	١٩٦٨٥٠٠٠	١٧٨٦٥٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٢١٩٨٥٠٠٠	١٩٩٨٥٠٠٠
فائض العمليات الجارية :		
فائض محتجز	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
جملة الفائض	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
جملة الموازنة الجارية	٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
الاستخدامات الرأسمالية :		
استخدامات استثمارية	٢٥٠٠٠٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠٠
تحويلات رأسمالية	٣٩٤٤٦٥٩٠٠٠	٣٣٠٨١٧٨٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٤١٩٤٦٥٩٠٠٠	٣٤٧٣٧٧٨٠٠٠
إجمالى الموازنة	٤٤١٤٦٥٩٠٠٠*	٣٦٧٣٧٧٨٠٠٠

بيـــان	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية :		
إيرادات النشاط الجارى	١٦٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠
ايرادات أخرى	٦	٦
جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
جملة الموازنة الجارية	٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
الإيرادات الرأسمالية :		
إيرادات رأسمالية متنوعة	٣٩٧٥٤٠٩٠٠٠	٣٣٠٨١٧٨٠٠٠
قروض وتسهيلات ائتمانية	٢١٩٢٥٠٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠٠
جملة الايرادات الرأسمالية	٤١٩٤٦٥٩٠٠٠	٣٤٧٣٧٧٨٠٠٠
إجمالى الموازنة	٤٤١٤٦٥٩٠٠٠	٣٦٧٣٧٧٨٠٠٠

* منه مبلغ ٦١٥٠ ألف جنيه يمثل موازنة الحساب الاستثمارى طبقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧٢٣ لسنة ١٩٨١ والقواعد الصادرة بشأنه إيراداً واستخداماً وفقًا لبيان الموازنة المرفق .